

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥

الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥  
الشمعة رقم ٥٥







بما أن الاقتراح العام للحدود يكون فقط بأصحية النسب النسب  
والأهلية بالنسبة الشخصية بشرط أن يكون من المواطنين  
المتنسبين للدولة وفقاً لمرتبطة التسمية فهم يتمتعون التبريد ويعتبرون  
بالتقوى السياسية وعلى رأسها حق الانتخاب وقد اعتدت بعض الدساتير إلى  
إعطاء هذا الحق للمواطنين بعد مرور مدة إقليمية محددة تختلف باختلاف  
المساحات والأقاليم السياسية التي تفرزها وتعتبرها هذه الدول فترة كلفة  
القبول وطنية المتنسبين.

أما النسب فهناك من الدول من تعمل على إعطاء حق الانتخاب لرجال  
فقط دون المرأة خصوصاً في الدول التي لا تؤدي فيها المرأة الخدمة  
المسلحة ولهذا تكون المشكلة أصبحت عاجز كافة الدول غير المتقدمة  
إلى مثل هذه المفاهيم لم يعد معمولاً بها وعلى الانتخاب أصبح لجميع  
نوعاً ما.

ويصوب الأمر - لعدم جميع الدول بما أرى أن الانتخاب والتأخير  
ومعاقبة المسائل إذا كانت تترك في 21 سنة من الرشد السياسي العظمى إلى  
حدود نهاية الألفية الثانية فإنه مع بداية الألفية الثالثة ونتيجة التغيرات  
الكبرى التي عرفها العالم فإن أغلب دول العالم اليوم تعدد بين 18 سنة  
كحد أدنى لولوج من الرشد السياسي تأسيماً على اعتراف أغلب الأنظمة القانونية  
بلوغ الفرد من الرشد المدني والقانوني، والتكامل والأهلية القانونية عند بلوغ  
من 18 سنة.

أما الأهلية أو الكفاءة فبعض أنه يشترط أن يكون الناخب كامل القوى  
العقلية والمصلون بالكرام العقلية والمحمور عليهم، محذرون من هذا الخط  
بصفة مؤقتة ويستردون عليهم في الانتخاب بعد لتأخيرهم من المرض أو الضعف  
وإلى جانب هذه الأهلية العقلية توجد الأهلية المعنوية، ومعناها أن لا يكون  
الناخب ممن فقدوا اعتبارهم الشرقي، الأمر هنا يتعلق بالمحكوم عليهم في

حالات ويعتبر معاق بالتشريف، كالتصديع، والسيرة، والتزوير، والاختيار والناخب  
بعض الأنظمة السياسية إلى مع الضرب، رجال السلطة، من حق الانتخاب لجميع  
بما أن هذه الفئات يحكم مراكزها وأدوارها على المواطنين كعدم من التمتع  
في العدل السياسي، وعلى غير الانتخابات في حرية تامة وإقامة وتدفقة.

**الفقرة الثالثة: طرق الانتخاب المصطفة**

الانتخاب قد يكون مباشر، وقد يكون غير مباشر، وقد يتخذ شكل الاقتراع  
الفردي، أو بالقائمة، وقد يأخذ بنظام الألبية، أو بنظام التمثيل النسبي.  
أولاً- الانتخاب المباشر وغير المباشر  
الانتخاب المباشر هو ذلك الانتخاب الذي يقوم وفيه الناخب بنفسه باختيار  
أعضاء البرلمان من بين المرشحين دون توسط أي شخص آخر في سبيل الانتخاب  
تلك الخدمة من المرشحين، والانتخاب المباشر درجة واحدة على اعتبار أن حرية  
التصويت تقوم بانتخاب أعضاء البرلمان مباشرة وبمرة واحدة.  
أما الانتخاب غير المباشر فالمتشهور به الانتخاب الذي يقتصر فيه الأشخاص  
على اختيار ممثلين عنهم الذين يقومون في الواقع الأمر بمهمة اختيار أعضاء  
البرلمان من بين المرشحين، والانتخاب غير المباشر يكون عادة على درجتين.  
يستخلص مما سبق أن الانتخاب المباشر أكثر انسجاماً مع مبادئ  
الديمقراطية، إذ يعمل على بلورة الرأي العام الفعلي للشعب، بالنسبة لاختيار  
أعضاء البرلمان، ويميز هذا الأسبق بكونه يعمل على ضمان حرية الانتخابات  
وتزاحة الناخب في اختيار من يراه أهلاً للثقة في تمثيله وهو عكس ما يحدث  
كثما تعاقب الأمر بنظام الانتخاب الغير المباشر، الذي يبعد هيئة الناخبين عن  
ممثلهم، مؤكداً ذلك إلى غيرهم، وهو نظام يرى أغلب فقهاء القانون  
الدستوري أنه لا يصلح إلا في الدول المتخلفة سياسياً وثقافياً حيث من  
الصعب على الناخب اختيار أفضل المرشحين، وفيه يكفي فقط باختيار من

يلزم بالنسبة في هذا المجال اعتماداً إلى كفاءته وإدارته ومكانته في المجتمع  
القطري.

#### أولاً- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

عندما يتناول الأمر الانتخاب الفردي فإن الدولة تنسحب إلى حد ما من  
الدوائر الانتخابية الغير الشبيهة ويلجأ كل ناخب بالتصويت على مرشح واحد  
وهو النظام الذي يعالج وفقاً لكل ناخب دائرة انتخابية واحدة وهو النظام الذي  
كان معمولاً به بالنسبة للمملكة المغربية في الانتخابات التشريعية والمحلية  
منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2002

لما انتخب بالقائمة فهو النظام الانتخابي الذي تقسم الدولة بمقتضاه إلى  
دوائر انتخابية كبيرة ويلجأ كل ناخب بالتصويت لعدد معين من المرشحين  
بعد تقديم لائحة بأسماء النواب الذين يريد انتخابهم عن الدائرة التي  
يؤدي إلى تشكيل كل دائرة من الدوائر الانتخابية بعدد من النواب حيث لكل  
لائحة وكيل.

وواضح أن الانتخاب بالقائمة أو اللائحة أكثر صعوبة بالنسبة للناخب، إذ  
يجب عليه اختيار مجموعة من المرشحين الذين لا يعرفهم ولا يستطيع  
المفاضلة بينهم هذا أصبح معه مهمة جد صعبة. ومع ذلك فالانتخاب بالقائمة  
يتميز بعدة خصوصيات إيجابية نذكر منها بالأساس:

تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة، والناخب عدد من النواب عن كل  
دائرة التي، التي يسهل الصلة بين الناخب والناخب، ويجب المقبوط على  
الأخير الذي يمكن اعتباره وفق هذا النظام ممثلاً للأمة ككل، وليس لمنازلة  
الانتخابية فقط مما يتوافق والنظام التناسلي.

الانتخاب باللائحة الانتخابية صراع ومناقشة بين برامج وأفكار سياسية.  
وليس بين الأفراد فالانتخاب الفردي تغلب عليه سمة الانفراد الشخصية  
عكس الانتخاب بالقائمة القائم على أساس الاختيار بين البرامج والمناهج التي

تتبعها الأحزاب السياسية. ويتم هذا الترتيب أيضا بتساهل بتأدية جميع  
المرشحين السياسية داخل المؤسسات السياسية بصفة معمولها على نسبة معينة  
من المقاعد.

حازم القول في هذا الشأن أن تسيير برامج نظام وفقد أمر إيجابي وعبرة  
بالفردية والتمسك بالهامة لكل دولة. إن يتلوهما الانتخابات الديمقراطية السياسية  
القطرية والمنهجية، دورا كبيرا في ترويج نظام على أمر. فقول كنان أو  
بولفونداها سادك من الأفضل أن يكون لها نظام الانتخاب بالقائمة بالنظر لعدد  
المرشحين الكبيرة والفرقة.

أولاً- نظام الألبية ونظام التمثيل النسبي

قد تعدد نسبة التمثيل حسب إحدى الطريقة الألبانية.

\* نظام الألبية أو نظام التمثيل النسبي

إن نسبة نظام الألبية مفادها فوز المرشح الذي حصل على أكبر عدد من  
الأصوات والألبية وسواء.

-الوجه الأول: الألبية المطلقة

لكي يعثر عن المرشح فاز يجب أن يحصل على أكثر من نصف عدد  
أصوات الناخبين المنتخبين. مثلا في نظام الاقتراع 5000 صوت، فإن الألبية  
المطلقة هي 2500 أي 50% نصف عدد الأصوات المعبر عنها ذلك صوت  
واحد، وهذا معناه وجود حصول المرشح على عدد من الأصوات يتوافق في  
مجموعة ما حصل عليه باقي المرشحين الآخرين المنتخبين وفي حالة عدم  
حصول أحد المرشحين على الألبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإنه يتجنب  
إعادة الانتخاب في دورة ثانية.

وتختلف طرق إعادة ونتيجة الانتخاب في كل دولة باختلاف القوانين  
المنظمة للانتخابات، فقد يشترط ضرورة إعادة بين جميع المرشحين، وقد  
يكفي بالاعادة بين المرشحين الأول والثاني، وهذا من تعلق له أكبر عدد من  
الأصوات في الاقتراع الأول.

التمثيل النسبي الانتخابي

في هذه العملية يتم قسمة عدد المرشحين المرشحين على عدد الأصوات المصوت بها على النظر من مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين الآخرين. يحصلون مثلا حصول المرشح الأول على 1000 صوت من الأصوات المصوت بها وحصول الثاني على 900 صوت، الثالث على 800 صوت يكون الأول والثاني رتبة أو المرشحين الآخرين قد حصلوا على أكثر من نصف مجموع الأصوات المصوت بها.

وهي نفس الطريقة كما هو الحال ونسبة التمثيل الفردي، في الانتخاب بالتدريج لعدد المقاعد التي حصلت عليها الأصوات أو التي حصلت على أكبرية الأصوات معاد.

ب- إذا لم يتم نظام التمثيل النسبي فإنه عملية خاصة كما نعلق الأمر بطريقة إمام الانتخاب بالتدريج بالتدريج وبين الانتخاب الفردي، وبمقتضى هذا المنهج يؤدي إلى توزيع المقاعد النائية في كل دائرة انتخابية حسب نسبة عدد أصوات المرشحين التي تحصل عليها فكلما كثر حزب في الدائرة الانتخابية مثلا حصل على 20 نائبا يجب انتخابهم من الدائرة الانتخابية وأن هناك ثلاثة نواب انتخابية 2000 حزب، وأكثرت العملية الانتخابية على حصول ثلاثة الحزب الأول على نسبة 500 من الأصوات المصوت بها وثلاثة الحزب الثاني على 300، وثلاثة الحزب الثالث على 200 فإنه وفق التمثيل النسبي التي تفرص توزيع المقاعد النائية حسب عدد الأصوات المصوت بها تكون الثلاثة الأولى قد حصلت على 500 من الأصوات وفق الحصول على 500 من المقاعد النائية العشرين أي على 10 مقاعد، وتكون ثلاثة الحزب الثاني التي حصلت على 300 حصل على الحصول على هذه النسبة من مجموع المقاعد النائية أي 6 مقاعد، والحزب الثالث على 6 مقاعد.

ويستوعب من طريقة التمثيل النسبي، أي تضمن تمثيل الأقليات السياسية بحسب أحزابها الانتخابية وذلك بالتصويت من عدد من المقاعد النائية بواقع نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل الأحزاب في الدائرة الانتخابية معاد الثلاثة الأولى بـ 6 مقاعد والثالثة بـ 4 مقاعد يحصل حزبها بواقع 10 مقاعد في البرلمان إلى جانب أكبرية التي حصلت على 500 من أصوات المرشحين المصوت بها في البرلمان بـ 10 مقاعد من هذه الثلاثة وفقا بأنه أو أحدها بنظام الانتخابية ثلاث المقاعد الأولى التي حصلت على 500 من مجموع الأصوات بثلاثة المقاعد الثانية، وتتم بذلك الأحزاب الأخرى التي حصلت على الأخرى على 200 النائية من التمثيل في البرلمان.

ولقد طرقت طريقة التمثيل النسبي انطلاقا من المثال السابق، أفضل وسيلة لتمثيل الأقليات لأنها تعمل على توليد الخريطة السياسية الحقيقية المتوارية مع أهمية الأصوات المصوت بها.

نموذج تطبيقي ووجهي

إذا كان من الوجهة الأكاديمية البحث يمكن تصنيف أساليب التصويت وفق "معايير التمييز" إلى التصويت الأمامي التسمي (Frontal voting) وفق معيار "عدد الأصوات اللازمة لتجاوز" إلى التصويت بالتدريج (إلى المقاعد أو الثلاثة المقاعد) حيث يتم الانتخاب بشكل التصويت بالتدريج أو الثلاثة فإنه غالبا من الصعب المقارنة بين المنهجين. إذ المشاركة التي يعتمدها بالظروف السياسية، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدى، ومدى قابلية المواطنين على الانتخاب، وأهم نقطة دون أمر والتعامل معه دون إشكالات- كثيرا وأن أمثال الاقتراع ليست متجانسة واختيار المشرع لإحداثها تكون وراءه خلفيات وأهداف سياسية معينة نظير تأليبها على مستوى التمثيلية وكذلك على مستوى أداء الحزب، فالتمثيل الحكومي في الاقتراع أو التصويت الأمامي التسمي لا يتبني تذكيرا أو ورقة التصويت إلا على

يسمى مزارع واحد حينما يتم تخصيص أكثر من مزارع لخدمة واحدة. والتقسيم في هذه الحالة 3 يعني وجود 3 مزارع واحدة من المرشحين الذين يتقدمون لكون المرشح الثاني المخصص للدائرة الانتخابية التي يتم تسميتها إلى دوائر انتخابية معينة متعددة اسمائها لراب الدولة. وهو النمط الانتخابي الذي سادت المملكة المغربية في الانتخابات التشريعية لسنوات 1963-1977-1984-1992 إلى 1997. ويوضح هذا بأن الأمر يتعلق بنمط الانتخابي لقب فيه شخصية المرشح وعلته ماخبره ومعرفة الأمر له بالربط الحرفي للمؤهل العالية الفنية والعلمية دورا أساسيا في فوز المرشح المخصص للدائرة الانتخابية من عدمه. خصوصا إذا لم يكن هناك استعمال للمؤهل لفراد الأصوات وإنما منحت الإثارة مستقلا حاديا أدى إلى عدم تدخلها لتوجيه الناخبين نحو التصويت لمرشح معين. وهي الآفاق والميول التي ظل المغرب يعاني من زواجها على مدى 4 عقود من الزمان وإلى حدود آخر فترع عرفه سنة 2000 بمناسبة كتابة الوثيقة مجلس المستشارين المعروفة بالثيقة. وهي الوثيقة التي حددت وأدت بالمشروع ليرأس نمطا انتخابيا جديدا وأولها مراه في ترشح الانتخابات مجلس النواب (المعروفة الأولى) والمملكة إذ وهو نمط الانتخاب الثاني بالتساوي النسبي سنة 2002 في نمط الانتخاب بالتساوي النسبي أو بالكتلة. وبأن الناخب ممنهته للدائرة أكثر من مزارع واحد تكون أسماؤه موزعة في لائحة يتم اعتمادها كقوة واحدة للتصويت في الدائرة الانتخابية. وفي هذه الطريقة تكون الدوائر كبيرة يتمسك لكل دائرة في أغلب الحالات أكثر من مرشح. يراعى واحد ويضم لراب الدولة عددا متعددا من الدوائر يتم تخصيص بمساحة الانتخابات 27 ديسبر 2002 الخاص بأعضاء مجلس النواب 91 دائرة. وقد يكون إقليم الدولة كنه دائرة واحدة كما هو الشأن بالنسبة للامعة الوطنية لإخبار 30 عضوا على الصعيد الوطني.

عندما سبق ذلك أن الأمر في نهاية المطاف يتوقف بالنسبة لكل دولة على التغيرات التي تقع المشرع في النظام الانتخابي لسهولة التغيرات. وفي تلك اللحظة الدوائر السبعة من الدوائر التي لم توجد أبدا من جازا إقليمية والأحزاب السياسية من طريق التوافق والتماس. كما أن المشرع المفاوض الانتخابية من دولة إلى أخرى لم تتطابق على حرية الناخب. فهناك من يراعى الناخب بالإزاء بموته للدائرة هذه القائمة أو تلك ولكن لا تتصعب من أسهل تكون القائمة مغلقة وهناك من التوافق تلك التي تعطي للناخب إمكانية التصويت فقط لبعض المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة دون أسماء أخرى وتكون هذه القائمة مغلقة. إن ساعد في حالات أخرى أنظمة انتخابية تعمل وفق طريقة إعطاء المساحة للناخب لاختيار المرشحين الذين يراعى في الأصوات لاختيارهم من كل القائمة معروفة لنامه حيث يقوم بتلك القائمة جديدة تعطي المراه. وهي الطريقة المعروفة بالأصوات المغلقة (System de panachage).

وهذا ما يعزز الانتخابات القائمة أو القائمة هو قاعدة الناخبين السياسية أن الأمر يتعلق بمناقشة ومراجع بين أفكار وبرامج سياسية وليس بين أفراد واختيارات ذرية وشخصية. وأسلوب الانتخابات القائمة بالتساوي النسبي صعب ومعقد لا يمكن العمل وفه في الدول المتخلفة بسبب اعتماد الوعي السياسي والكفاءة لدى الناخبين. وإذا أخذنا المغرب نموذجا حيث المشرع السياسي يكون من 30 حزبا سياسيا دخلت الفتره 2002/2007 لتصبح صعوبة العمل وفق هذا النمط في مطبخ الآراء فيه نسبة الأمية من مرتفعة. الرموز التي لم اعتمادها لم يكن الإمكانية.

وهذه بالنسبة للإفراج بالقائمة وفق التمثيل النسبي يتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على الدوائر المرشحة. فليكون كل دائرة بعدد من المقاعد والتي تناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها والتصويت



بالنسبة إلى التوزيع، يتم توزيعها وفقاً لطريقة توزيع العائدات على التوزيع  
التي يتلقى إيجار عقارات، صافية نسبة من العائد الربحي في حالة  
عدم دفع العائدات الإدارية، من أن مسألة توزيع العائدات على التوزيع  
يمكن توزيعها من خلال التوزيع التالي

التوزيع الأول: في ذروة التوزيع، خصصت لها 8 مقاعد دائري، التوزيع  
التالي بعد التوزيع رقم 1 حصلت بعد فرز الأصوات على 40.000 صوت  
والتوزيع رقم 2 على 40.000 صوت.

إعادة التوزيع: يتم إلى التوزيع التوزيعين بعد التوزيع رقم 1 نظام  
التوزيع الثاني الأكبر: ب- نظام التوزيع الثاني بالتصويت النسبي

1- في نظام التوزيع الثاني الأكبر، يكون التوزيع العائلي على التوزيع  
الأصوات، وهي في هذا المثال التوزيع رقم 1 التي تساوي تلك العائدات أي أن  
جميع المرشحين الخمسة سيحصلون في التوزيع رقم 1 أصحوا متساويين في  
مجلس النواب، وهي طريقة جيدة ولا يتكافأ أي المرشحين وبالتالي إجمالاً  
بسهولة.

ب- أن يتم توزيع العائدات على التوزيع وفق طريقة التوزيع  
التالي بالتصويت النسبي، فيكون وفق الطريقة التالية

1- تحديد عدد الأصوات المعبر عنها بالنسبة للتوزيعين معاً  
40.000 + 40.000 = 80.000 صوت

2- تحديد العائدات الانتخابية، ويكون في عملية نتيجة خمسة عدد  
الأصوات المعبر عنها لتعادل كل التوزيع على عدد المقاعد المخصصة لذلك  
إعداد مقاعد الدائرة.

عدد الأصوات المعبر عنها = العائدات الانتخابية = 30.000 = 120.000  
عدد المقاعد

في التوزيع السابق يكون العائدات الانتخابية هو 20.000 صوت، والعائدات  
التوزيعية في مجموعة القانوني بعد عدد الأصوات الخاصة لتوزيع المقاعد واحد  
8- توزيع المقاعد على التوزيع إلى التوزيع على التوزيع، يجب إجراء  
بمقدار عدد الأصوات المعبر عنها لتعادل كل التوزيع على العائدات الانتخابية  
العدد بعد التوزيع، في خمسة لكل التوزيع خمسة المرشحين المنتخبين في  
التوزيع تكون مرتبة لأول الثاني الثالث... حيث إذا كانت الدائرة تتوفر على  
سنة مقاعد، وحصلت التوزيع رقم 1 على أربعة مقاعد والرصيد حسب  
توزيعها بالأولوية نفس الشيء بالنسبة للتوزيع رقم 2

التوزيع رقم 1 = 20.000 = 80.000  
20.000

هذا التوزيع من الصعب تصديقه عملياً على أرض الواقع، فمهمة التوزيع  
المعبر عنها لتعادل كل التوزيع لا تكون دائماً خمسة مقاعد، حيث تكون هناك مقاعد  
معددة، وهذه المقاعد من شأنها المتساوية في إضافة مقاعد جديدة لهذه  
التوزيع أو تلك لإتمام العملية، لأن يجب احتساب المقاعد لتعادل المقاعد  
المخصصة للدائرة إلى التوزيع المتبارة عليها.

ويعتبر أساسياً بهذا الخصوص التأكيد أن القوانين الانتخابية قد تعمل وفق  
قاعدة أكبر بقية، وهو أسلوب الذي اتخذه المغرب في اقتراع 2002/09/27  
والتي أجريت مجلس النواب في 7 سبتمبر 2007، و25 يناير 2011، أو بقاعدة

العادل الوسطي الأكبر الأكثر نسبة، أو وفق طريقة هنتز (Hare)

أسلوب الانتخاب الثاني بالتصويت النسبي وفق التوزيعات السابقة ذكرها  
من التوزيع لتوضيح المبادئ والتحديات المؤسسة، وفيها على اثنين لتعادل  
الانتخابات بالتوزيع أو بالتوزيع ليس بالضرورة والتوزيع أسلوب التوزيع الأكثر  
إيمقراطية.

تأليف: محمد العلي

تتميز إدارة التغطية 3 بخصائصها من أهمها: تغطية أوسع، والتميز في التغطية الجغرافية، كالتالي:

اللائحة رقم 1 - 40.000 صوت

اللائحة رقم 2 - 21.000 صوت

اللائحة رقم 3 - 12.000 صوت

اللائحة رقم 4 - 7.000 صوت

المسألة التي تطلب إيجاد المقاعد الموزعة إلى التوزيع الأربعة في نظام الانتخاب بالنائمة = التوزيع النسبي وفق قاعدة أكبر بقية التي استخدمها المغرب في انتخابات 2002/9427 كوزن، وكذلك في انتخابات 2007 و2011، ثم قاعدة أكبر النسب أو المعدل الوسطي للوزن كما تم طريقة هوندت (Hondt).

1 - طريقة هوندت والتوزيع النسبي وفق قاعدة أكبر بقية:

المرحلة الأولى: تحديد المقاعد الموزعة منها بالنسبة لمجموع التوزيع:

40.000 + 21.000 + 12.000 + 7.000 = 80.000 صوت

المرحلة الثانية: عدد المقاعد الموزعة = 40.000 + 21.000 = 61.000 صوت  
عدد المقاعد المخصصة للولاية 3

الحاصل الانتخابي أو المعدل الانتخابي هو 20.000 صوت.

المرحلة الثالثة: القيام بالتوزيع الأول حيث يلتصق الأمر لتوزيع المقاعد:

مقاعد الحاصل الانتخابي على التوزيع الأربعة:

اللائحة رقم 1

40.000 = 2 مقاعد - باقي الكمية = 20.000 صوت لم تستعمل.

14.000

اللائحة رقم 2

21.000 = 1 مقعد - باقي الكمية = 9.000 صوت لم تستعمل.

14.000

اللائحة رقم 3

12.000 = 0 مقعد - باقي الكمية = 12.000 صوت لم تستعمل.

14.000

اللائحة رقم 4

7.000 = 0 مقعد - باقي الكمية = 7.000 صوت لم تستعمل.

14.000

وبناءً على التوزيع الأول يتم إسناد 2 مقاعد لللائحة رقم 1 ومقعد 1 لللائحة رقم 2، ومقعد لللائحة رقم 3 وبقية المقاعد لم يتم إسنادها أية مقاعد، بالإضافة إلى وجود العديد من المقاعد الموزعة منها والتي لم يتم إسنادها، والتي تشكل ما يسمى بالبقايا.

إن العمل وفق قاعدة أكبر بقية يلتصق إسناد المقاعد المتساوية إلى اللوائح التي تتوفر على أكبر بقية، وبما على التوالي ما حازت 12000 و8000 صوت.

أي لللائحة رقم 1 واللائحة رقم 2.

ويصبح التوزيع النهائي على الشكل التالي:

اللائحة رقم 1 = 3 مقاعد

اللائحة رقم 2 = 1 مقعد

اللائحة رقم 3 = 1 مقعد

اللائحة رقم 4 = 1 مقعد

اللائحة رقم 0 = 4 مقعد

وهو نظام يعتمد التعددية الحزبية، وقد يكون أداة تؤدي إلى التفرقة الحزبي والإفلات المؤسساتي لشيء في غياب أحزاب قوية، وكان المشهد

السياسي ملحة بأحزاب استبداد. بخصوص المغرب مشاركة 30 حزبا سياسيا سنة 2002، وأكثر من 50 حزبا في استحقاق 2007 و2011. أدى إلى بداية التحول السياسي واستعادة انتقال حكومة مستجيبة ولقوية من أغلبية برلمانية واضحة كما هو الشكر بالنسبة للحرطبة السياسية العكس. فالأغلبية البرلمانية وحكومة قوية مسئلة عنها بتبعها الحديث عنها في مقال عدة الدراسات. وهو ما جعل بعض الدول تعمل بطريقة التصويت والتعادل النسبي وفق قاعدة أكثر النسب أو المعدل الوسطي الأكبر لناديا للعبور التي تحيط بمعدل قاعدة بلدي.

3- طريقة التصويت بالنسب النسبي وفق أكبر النسب أو قاعدة المعدل الوسطي الأكبر

المرحلة الأولى: يتم الاحتفاظ التوزيع المقادير بالعامل الانتخابي السابق أي

$$16.000 \text{ صوت} = 1 \text{ مقعد} \text{ وهو ما سيؤدي إلى النتيجة التالية}$$

$$16000 \text{ رقم } 1 = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 2 = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 3 = 0 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 4 = 0 \text{ مقعد}$$

الرقم 1 مقاعد لم يتم الحسم فيها أية لائحة

هنا في المرحلة الثانية يجب زيادة مقعد القرائني لكن لا يمكن

$$16000 \text{ رقم } 1 = 2 \text{ مقاعد حتمية} + 1 \text{ مقعد القرائني} = 3 \text{ مقاعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 2 = 1 \text{ مقعد حتمية} + 1 \text{ مقعد القرائني} = 2 \text{ مقاعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 3 = 0 \text{ مقعد حتمية} + 1 \text{ مقعد القرائني} = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 4 = 0 \text{ مقعد حتمية} + 1 \text{ مقعد القرائني} = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 1 = 22.000 = 13.333 \text{ صوت}$$

$$16000 \text{ رقم } 1 = 22.000 = 13.333 \text{ صوت}$$

$$16000 \text{ رقم } 2 = 22.000 = 13.333 \text{ صوت}$$

$$16000 \text{ رقم } 3 = 22.000 = 13.333 \text{ صوت}$$

المعدل الوسطي الأكبر من بين الأربعة. معادلات هو صاحب 13.333 صوت يأتي بعده صاحب 12.000 صوت. وهنا على التوالي التوزيع رقم 1 ورقم 2 حيث تصبح مقاعد القرائنية مقاعد حتمية أو فعلية. حيث يصبح عند اللائحة رقم 1: 3 مقاعد فعلية عوض 1. ويصبح عند اللائحة رقم 2: مقعد واحد عوض 0. وهكذا التوزيع النهائي يظهر على النحو التالي:

$$16000 \text{ رقم } 1 = 3 \text{ مقاعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 2 = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 3 = 1 \text{ مقعد}$$

$$16000 \text{ رقم } 4 = 0 \text{ مقعد}$$

هذه الطريقة بخلاف طريقة قاعدة أكثر بلدي تصددها واقعا لصالح الأحزاب السياسية الكبرى حيث يترتب على التصويت. تجاه الأحزاب السياسية للدخول في تحالفات من أجل تشكيل حكومة توافق بين التيارات والتوجهات السياسية المتعارفة في برامجهما. مما يخلق أهدائها. هذه الطريقة تكسي أهمية بأغلبية أصيحا إذا كان الاقتراع يتم في دورتين. والمغرب كان من المعروف أن يعتمد هذه الطريقة لتفادي خريطة سياسية مسئلة وواقع حد لتجارب الماضي لأنها تعبر أسلوبا في غاية الأهمية في سياق البحث عن أغلبية برلمانية قوية مسئلة عنها حكومة قوية ومستجيبة. وهو الأسلوب الذي تعتمد عليه الدول الديمقراطية

التقوى كما اعتمدت نظام الانتخابات بالأسلوب الانتخابي النسبي وبمقتضى في هذا المجال والأنظمة التشريعية الرئيسية (21 مارس 1999). تم الانتخابات التشريعية لسنة 1999، أي الانتخابات التي أدت إلى دخول فرنسا في التصويت الأبي والتكثيف كما جني بالتعاريف *consolidation* في

6 - طريقة توزيع المقاعد على التوائج حسب قاعدة هونت (Hont)

هذا الجدول من التوائج المقاعد الانتخابي التالي

التوائج الأخرى	1	2	3	4
التوائج رقم 1	40.000	20.000	13.333	40.000
التوائج رقم 2	21.000	10.500	7000	21.50
التوائج رقم 3	12.000	6000	4000	9000
التوائج رقم 4	7000	3500	2333	1700

لتحديد التوائج الأربعة المقارن بالمقاعد الخمسة المصنفة لتدانيا الانتخابية يتم ترتيب نتائج التسمية تاليا حيث يتم الأكتفاء بالعمس نتائج التكرير المتتالية حتى اعتبار أن عدد مقاعد الدائرة الانتخابية هو 5 مقاعد وفق النموذج المتعدد في المثال والتوائج حسب الترتيب التالي هي

$$40.000 > 21.000 > 20.000 > 13.333 > 12.000$$

فكل نتيجة من هذه النتائج يقابنها مقعد واحد، حيث يتم لتعدد النتائج بالرجوع لعدد الأصوات التي حصلت عليها كل دائرة وهو ما يتوازي إلى الزامية إسناد المقاعد على الشكل التالي

- التوائج رقم 1 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $40.000 - 20.000 = 20.000$  = 3 مقاعد
- التوائج رقم 2 وهي صاحبة الرقم التالي
- $21.000 - 10.500 = 10.500$  = 2 مقاعد
- التوائج رقم 3 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $12.000 - 6000 = 6000$  = 1 مقعد واحد

- التوائج رقم 4 وهي صاحبة الرقم التالي
- $7000 - 3500 = 3500$  = 1 مقعد واحد
- التوائج رقم 5 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $40.000 - 20.000 = 20.000$  = 3 مقاعد
- التوائج رقم 6 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $21.000 - 10.500 = 10.500$  = 2 مقاعد
- التوائج رقم 7 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $12.000 - 6000 = 6000$  = 1 مقعد
- التوائج رقم 8 وهي صاحبة الأرقام التالية
- $7000 - 3500 = 3500$  = 1 مقعد

مما سبق يستخلص أنه بالنسبة للمعركة المغربية في الانتخابات التشريعية لـ 17 نونبر 2002 وكذا في استحقاق 7 نونبر 2007 ليس المقترح الطريقة أو الأسلوب الأول المعروف بطريقة الانتخابات بالتوائج النسبي حسب قاعدة أكبر بقية حيث جرى الانتخاب بالقرع العام المباشر بالتوائج بناء على الإجراءات التالية

295 مقعدا ينتخبون على صعيه الدوائر الانتخابية المحلية  
30 مقعدا ينتخبون من الصعيد الوطني

وهي الانتخابات في نفس اليوم بالتوائج النسبي والتوائج حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مرجح الأصوات والتصويت التفاضلي بين التوائج، وأن يتم قبول التوائج المرشحين المعاملة على أقل من 13 من الأصوات المعبر عنها لتتبارى على المقاعد البرلمانية إلى على مستوى الدوائر المحلية وكذلك على المستوى الوطني

هذه الطريقة شأنها شأن باقي الأساليب لها خصوصياتها وما يميزها من حيث أثارها ومضاعفاتها على تشكل الخريطة السياسية للدولة والتعايل البرلماني وعلى الأحزاب السياسية. فالمقترح عند اعتماد أسلوب معين إنما

يوصل إلى تحقيق غاية سياسية اقتصادية اجتماعية لها نصيب أوسع بكثير من حيث ما أسفرت عنه من مجازيات أثناء أصبح من 1990م تجديداً بعداً عن التعددية الفعلية أو لإقرار أدائية أو نظام الحزب النيابي إلا أن المشهد السياسي المغربي من حيث فاعلية يبقى بعيداً من هذا النموذج (أهمياً بعد أن حركه أو حزب سياسي إضافة إلى 3 أوتاج لمستحسن غير مستحسن للامتثال في انتخابات 27 فاشير 2002 وهو واقع ظل معمولاً به في انتخابات 2007 وكذا 2011 هذا النظام الانتخابي أبرز أكثر ديمقراطية بالنسبة لدولة المغرب لأنه لم يقع حداً نهائياً للتصالح المال رغم المعهودات التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الشأن حيث لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي الحديث تم عزل عامل إقليم الحوزة لوكشي لاحتين إضافة إلى توقيف وعزل العديد من رجال السلطة الذين بلغ عددهم إلى حدود 18 فاشير 2002 (11) رجل سلطة فكر المواقف والمغرب التي واكبت الانتخابات السابقة لم تكن عالية في الانتخاب الداخلي بالتساوي النسبي حسب قاعدة أكثر بقلب كما كان الشأن في الاقتراع الأحادي النسبي المتعدد سنوات 1936-1977-1984-1992-1997 وهي أساليب لا تلائمها بالمنطق ولا بالعدالة وإن كان النظام الانتخابي الجديد يكرس التعددية الحزبية لدرجة أصبح مستتبلاً مع تلك التعددية لتكون أغلبية برلمانية وأزمة متفانكة ومنسجمة بل التوازن يبدو وكأنه فيلسفة من الأحزاب والهياكل السياسية والتفكير والتاريخ هذا النظام من ذاته تجسيد على أرض الواقع لتجربة الفرنسية في ظل دستور 1946 (الجمهورية الرابعة) وما أتت إليه من فوضى سياسية جعلت أليكة غير محكومة وهو ما حاول دستور 1958 (الجمهورية الخامسة) تداركه من خلال خلق توجيحين سياسيين كبيرين يهين/ يساراً حيث الحياة السياسية منحونها على أبعد تقدير 4 أحزاب سياسية ووقف نظام الاقتراع الأحادي النسبي في دورتين مع بعض الاستثناءات كما حصل سنتي 1986 و1993 لذا قامت الحكومة بتغيير نظام الاقتراع لتعوده

نظام التمثيل النسبي لتفادي جدارة نظرية لا يمر منها في زمن الرئيس فرانسوا ميتران كذلك القول بأن طريقة الانتخاب الداخلي بالتساوي النسبي ليست الأكثر ديمقراطية مسألة وواقع مؤسس في نور هذا النظام بعدد على إعادة انتخاب أغلب النواب الذين كانوا في مجلس النواب قبل نهاية ولائهم ونسبة تفوق 10% في بعض التشريعات فريقة أن يتم اعتمادهم أو كفاءة التوافق وهي المسألة التي يمكن معها العزم أنه نظام انتخابي يعمل على أحسن الانتخابات ممكناً.

كما سبق، يمكن استنتاج أن أسلوب التصويت الأحادي النسبي يفي أسلوباً بسيطاً ومبشراً في تناول جميع المواطنين وشكليات إجرائه لا تتطلب تقنيات معقدة، ويرتكز الموقع الفعلي للأحزاب السياسية السبعة (إلا كان في دورتين) المغرب كان يعمل وفق هذا النظام في نوبة واحداً هذا النظام وإن لم يعمل على بلورة التثاقف الحزبية في بلدنا كما هو الشأن في فرنسا وإنجلترا فإنه من ذاته الحفاظ على استمرارية تلك الأحزاب وتسمح أوطانها الداخلية فريقة ألا تكون أحزاب المتناسبات. هذا النظام يعتبر كذلك الأمثل لأنه يؤدي إلى تناوب فعلي وعطري لتمازجة السلطة وإدارة الشأن العام بين الأحزاب السياسية الكبرى، وتفادي التزوير واستعمال المال يمكن أيضاً اعتماد ورقة واحدة وفريدة للتصويت تضم أسماء كافة المرشحين والوالمهم، أو منع انتخاب من إخراج أوراق التصويت بعد إدلائه بإجابة الوطني، تلك هي أهم الصفات التي يمكن أن تساهم في تحقيق حرية الانتخابات ونزاهتها وتوضيح الأساليب التي تبذل نظام الاقتراع الأحادي النسبي أكثر ديمقراطية. ويبقى في جميع الحالات، من باب التحصيل العاصم، أن التمازجة الحقيقية إنما تتمثل في مدى وهي المواطنين، السلطات العمومية، الأحزاب السياسية وتضمهم ومدى لمسكهم بحرية ونزاهة وسمو الانتخاب والنور عنه.

#### رابعاً: لنيل العرف والمعاجع الجديدة

أولاً تكون تلك ليست فقط عبارة عن مجموعات سلبية مستقلة داخل البرلمان بل تشكلت كذلك من أفراد ومؤسسات لها مصالح اقتصادية واجتماعية ومهنية فإن القوانين المستقلة للاتحادات تعود على وضع إطار تنظيمية هذه المصالح إلى جانب التوجهات السياسية العامة

ثانياً وبسبب التقلية يمثل المهن والعرف فإن العضوية في البرلمان غير متناسبة على ذوي الأثر السياسية بل أصحاب المهن والعرف والشغلات حتى يكون البرلمان ممثلاً ومصدراً للأمة على اختلاف اهتماماتها وتوجهاتها

وتأمل هذه الإشكالية من طريق تفسير نسبة معينة من مقاعد البرلمان للممثل العرفي والمهني إلى جانب المقاعد المخصصة للممثل السياسي أو

عن طريق نظام التفرقة بحيث يمثل أمعاء الاتجاهات السياسية والثقلية المهن والعرف والشغلات وهو الحل الذي تبنته النظام التنسوري المغربي منذ أول دستور سنة 1962 كما نرى نفس التوجه دستور المملكة لفتح باب

1981 في فصله 83 بتأكيده بتكون مجلس المستشارين من 90 مقعداً على الأقل و120 مقعداً على الأكثر. يتشور بالأفراج العام غير المباشر لمدة ست

سنوات على أساس التوزيع التالي

200 أعضاء الأعضاء يمثلون الجماعات الترابية. يتوزعون بين جهات

المملكة بالتناسب مع عدد سكانها ومع مراعاة الاتساق بين الجهات. ينتخب

المجلس الجهوي على مستوى كل جهة من بين أعضائه ثلث المخصص

لجهة من هذا العدد. ينتخب الثلثان المتبقيان من هيئة ناضجة لتكون على

مستوى الجهة من أعضاء المجالس العمومية ومجالس الجماعات والكليات

خمساً من الأعضاء لتتبعهم في كل جهة هيئات ناضجة تتألف من

المتأخرين في العرف المهنية. وفي المنظمات المهنية للمؤهلين الأكثر

تمثيلية وأعضاء لتتبعهم على الصعيد الوطني هيئة ناضجة مكونة من ممثلين

#### خامساً: نقل ولاية على حد

وتتم السلطة التنفيذية الاتحادية رئيس الدولة ومكونة الاتحاد هذه الأخيرة في سائر تنفيذ القوانين والقرارات داخل حدود الولايات لتصرف وفق

أيد الأوجه الثلاث الآتية

\* الإدارة المباشرة

وهناك هذا الوجه الأول إنشاء حكومة الاتحاد في الولايات إدارات ومصالح

تابعة لها ومستقلة عن الجهاز الإداري للولايات. وتعمل على تنفيذ القوانين

والقرارات الاتحادية داخل حدود الولايات فهي الولايات المتحدة الأمريكية

بعد رئيس الدولة المنتخب من طرف الشعب هو الذي يعمل على إصدار

القرارات بعد توليه السلطة التنفيذية التي يمارسها شخصياً بكونه خليفة

وساعده في أداء مهامته وزراء يمثلون عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية

استطاع سكرتيريه. وإن السلطة المطلقة عليهم إذ يقوم بتعيينهم وإزاحتهم

والتعاقب معهم وهم مسؤولون أمامه وحده. ويجب على هذا الوجه من طرق

الإدارة أنه مكلفه ويملي أمامه مائة بالعلقة على ميزانية الدولة

\* الإدارة غير المباشرة

وفق هذه الطريقة تعمل حكومة الاتحاد على إضفاء مهمة تنفيذ القوانين

الاتحادية للولايات نفسها بكيفية بعمارة نوع من الرقابة الإدارية عليها. وهي

طريقة تنطبق بالأساس في ألمانيا. ويجب على هذا النوع إمكانية تعريض

القوانين الاتحادية لعدم التطبيق والتعامل من طرف الولايات.

\* الإدارة المختلطة

وهي حل وسط بين النوعين السابقين وتتمتع بينهما بأن تعهد حكومة

الاتحاد بتنفيذ بعض القوانين في الولايات لممثلين عنها تعينهم من طرفها

وتعتمد على حكومات الولايات وإدارتها في تنفيذ الجزء المتعلق من القوانين

والقرارات. وهذه الطريقة معمول بها في سويسرا وتعتبر أفضل هذه الأوجه

لثلاث لأنها تحسب عيوبها وتفرغ بمخاطبتها